ANNOTATED LEGAL DICTIONARY FOR EUROPEAN / ISLAMIC COMPARATIVE STUDIES

VOL. II

edited by Daniele Donati

promoted by The King Abdulaziz Chair for Islamic Studies,
Alma Mater Studiorum – University of Bologna

ANNOTATED LEGAL DICTIONARY FOR EUROPEAN / ISLAMIC COMPARATIVE STUDIES

VOL. II

المعجم القانوني المفصّل للدراسات المقارنة الأوروبية / الإسلامية

المجلد الثاني

edited by Daniele Donati / حرّره دانييلي دوناتي

promoted by The King Abdulaziz Chair for Islamic Studies,
Alma Mater Studiorum – University of Bologna

بدعوة من كرسي الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية،
المدرسة الأم - جامعة بولونيا

The volume has been funded by

ALMA MATER STUDIORUM
UNIVERSITÀ DI BOLOGNA
DIPARTIMENTO DELLE ARTI

Fondazione Bologna University Press
Via Saragozza 10, 40123 Bologna
tel. (+39) 051 232 882
fax (+39) 051 221 019

www.buponline.com
e-mail: info@buponline.com

© 2023 Bologna University Press
All rights reserved

ISBN 979-12-5477-292-8
ISBN online 979-12-5477-293-5

Layout: Design People (Bologna)

First edition: December 2023

INDEX

Forewords / مقدمات

Daniele Donati / دانييلي دوناتي

7 *English version* / النسخة الإنجليزية

9 *Arabic version* / النسخة العربية

Fawzi Oussedik / فوزي أوصديق

11 *Arabic version* / النسخة العربية

13 *English version* / النسخة الإنجليزية

15 **1. AUTONOMY / الاستقلال الذاتي**

The European Tradition / التقاليد الأوروبية

Esther Happacher / إستير هاباخر

17 *English version* / النسخة الإنجليزية

23 *Arabic version* / النسخة العربية

The Islamic Tradition / التقليد الإسلامي

Elsayed Gamal Elsayed / السيد جمال السيد

29 *Arabic version* / النسخة العربية

37 *English version* / النسخة الإنجليزية

47 **2. CITIZENSHIP / المواطنة**

The European Tradition / التقاليد الأوروبية

Justin O. Frosini / جاستن أو. فروسيني

49 *English version* / النسخة الإنجليزية

61 *Arabic version* / النسخة العربية

The Islamic Tradition / التقليد الإسلامي

Fawzi Oussedik / فوزي أوصديق

73 *Arabic version* / النسخة العربية

81 *English version* / النسخة الإنجليزية

89 **3. PUBLIC INTEREST /المصلحة العامة**

The European Tradition / التقاليد الأوروبية

Daniele Donati / دانييلي دوناتي

91 *English version* / النسخة الإنجليزية

101 *Arabic version* / النسخة العربية

The Islamic Tradition / التقليد الإسلامي

Ahmed Ziyad / أحمد زياد

111 *Arabic version* / النسخة العربية

119 *English version* / النسخة الإنجليزية

129 **4. RESPONSIBILITY AND ACCOUNTABILITY / المسؤولية والمساءلة**

The European Tradition / التقاليد الأوروبية

John J. Coughlin / جون جاي كوغلين

131 *English version* / النسخة الإنجليزية

139 *Arabic version* / النسخة العربية

The Islamic Tradition / التقليد الإسلامي

Mesfer bin Ali Al-Qahtani / مسفر بن علي القحطاني

147 *Arabic version* / النسخة العربية

161 *English version* / النسخة الإنجليزية

177 **5. TRANSPARENCY / الشفافية**

The European Tradition / التقاليد الأوروبية

Enrico Carloni / إنريكو كارلوني

179 *English version* / النسخة الإنجليزية

191 *Arabic version* / النسخة العربية

The Islamic Tradition / التقليد الإسلامي

Sami Al-Azhar Al-Fridhi / سامي الأزهر الفريضي

203 *Arabic version* / النسخة العربية

211 *English version* / النسخة الإنجليزية

221 The Authors / المؤلفون

3. المصلحة العامة
التقليد الإسلامي

أحمد زياد

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، خاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى يهديه إلى يوم الدين وبعد.
تعد المصلحة العامة أحد أهم عناصر فهم الفقه الإسلامي، ومن أكثر المطالب التي يحتاجها الفقيه لاستنباط الأحكام من نصوصها، وكما يعد التشريع الإسلامي - لما يتميز به من الأصالة والمرونة والسعة السبب في ذلك في تقدم الإنسانية وازدهارها، وذلك لما يملكه من مقومات وعوامل تؤهله لخدمة ذلك المقصد، وإن المنفعة المقصودة من التشريع لا تكتمل بدون احترامه وسيادة أحكامه.
فالمصلحة هي ما تضمنته أحكام الشريعة من جلبٍ للمنافع ودفعٍ للمضار، وهذا النوع من المصالح قد جاء الدليل مقرراً لها؛ كالأمر بجميع أنواع المعروف والنهي عن جميع أنواع المنكرات مما تضمّنته النصوص الشرعية من مصالح ومنافع، والمصلحة العامة تحتوي على عناصر العدالة، والاستقرار الاجتماعي، والتطور، والمصلحة تتجسد في تنمية المجتمع وتحقيق التقدم المعنوي والمادي للجميع من خلال منظومة قانونية واضحة وعادلة تشكل حماية لجميع أفراد المجتمع.

1. مفهوم المصلحة العامة

المصلحة في اللغة: واحدة المصالح؛ والاستصلاح نقيض الافساد؛ وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه؛ وأصلح الله الدابة أحسن إليها فصلحت[1].
أن العلماء ذكروا تعريفات تتقارب في جملتها من حيث الدلالة على معنى المقاصد، ويمكن أن نحصر التعريفات لكلمة المصلحة العامة، التي استخدمها العلماء ليعنوا بها مراد الفقه الإسلامي.
وفي الاصطلاح: مصلحة عامة بالإنجليزية :(Public interest) هي المنفعة العامة ورعاية أحوال الناس في المجتمع.

المصلحة هي المنفعة التي قصدها الشارع الحكيم لعباده من حفظ دينهم ونفوسهم وعقولهم؛ ونسلهم وأموالهم؛ سواء تعلق الأمر بالضروريّ أم الحاجيّ أم التحسينيّ طبق ترتيب معين فيما بينها[2].
المصلحة العامة هي كل أمر فيه تحقيق لصلاح الأمة عامة سواء بجلب النفع أو بدفع الفساد، دون التحيز للأحوال الفردية، ويتم تعريف المصلحة العامة بطريقة أكثر وضوحاً وتحديداً، بأنها حفظ مصالح الناس الرئيسية التي تتمثل في مقاصد الشريعة الإسلامية الآتية[3]:
أما بالنسبة لأمثلة المصلحة العامة فهي عديدة وتشمل كل ما يحقق النفع التام ودفع الضرر عن الأمة جمعاء، كحفظ الدين الإسلامي، وحفظ القرآن الكريم، وحفظ النفوس، وحماية الحرمين الشريفين، وحفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

2. أدلة المصلحة العامة في الفقه الإسلامي

للمصلحة العامة في الشريعة الإسلامية عدة مصادر للأدلة وهي موضحة فيما يأتي:

- أدلة القرآن الكريم.
- أدلة السنة النبوية.
- دليل الإجماع.

لقد جاءت الشريعة الإسلامية بكل أحكامها وأوامرها ونواهيها لتحقيق المصالح وتكثيرها، ودرء المفاسد وتقليلها، كما في قول الله: ﴿**يُرِيدُ** اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ اللّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[4].
قال الإمام الطبري: "يريد الله بكم أيها المؤمنون: التخفيف عليكم لِعِلمِه بمشقة ذلك عليكم في هذه الأحوال"[5].
قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللّهِ كَثِيراً﴾[6].
قال القرطبي عن هذه الآية: وقُدِّم الظلم على التحريم إذ هو الغرض الذي قُصِدَ إلى الإخبار عنه بأنه سبب التحريم[7].
قول الله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّهُ وَلاَ تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيماً﴾[8].
فعليه فإن هدف انزال الكتاب هو الحكم بين الناس بشرع الله.
أن علوم الشريعة لم تكن موجودة في العصور الأولى كعلوم نظرية، وإنما اعتُني بها تطبيقاً، لذا فإن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي وضع اللبنة الأولى للمقاصد الإسلامية من خلال سنته العطرة، وهذا ما نجده ملموساً في أقواله وأفعاله. وهذه بعض الأحاديث الدالة على ذلك:

> عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه في شأن صلاة التراويح: ... ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم[9].

قال ابن حجر: "خشي من مواظبتهم عليها أن يضعفوا عنها فيعصي من تركها بترك اتباعه"[10].

عـن ابـن عبـاس أن رسـول اللـه صلـى اللـه عليـه وسـلم قـال: "لا ضـرر ولا ضـرار"[11] وهـو يـدل علـى مقصـد مـن مقاصـد الشـريعة وهـو رفـع الضـرر بالنفـس والإضـرار بالغيـر.

ومـا هـذه إلا نمـاذج فقـط وإلا فـإن سـنة النبـي صلـى اللـه عليـه وسـلم ملأى بالمقاصـد السـمحة العامـة إن لـم نقـل بـأن كلهـا مقاصـد. ولا يسـع المقـام أن نذكرهـا كلهـا. وخلاصـة الأمـر أن النبـي صلـى اللـه وسـلم قـد اسـتعمل المقاصـد العامـة وراعاهـا وهـذا مـن مقتضـى أهـداف الرسـالة.

ليـس هنـاك خلاف بيـن العلمـاء علـى ضـرورة تبنـي الشـريعة الإسلاميـة للمصلحـة، لأن الأحـكام الفقهيـة جميعهـا وضعـت لتحقيـق مصالـح العبـاد فـي الدنيـا والآخـرة، لذلـك ظهـر "الشـريعة الإسلاميـة كلهـا مصالـح"، لأن جميـع مجـالات الفقهيـة موضوعـة لتحقيـق مصالـح النـاس سـواء مـن حيـث تكثيـر المنفعـة أو دفـع أضـداد المنفعـة وهـي المفاسـد.

قال الإمام القرافي: "إن مشيئة الله تعالى في الشرائع أن الأحكام تتبع المصالح"[12].

يقـول شـيخ الإسلام ابـن تيميـة: "الرسـل – صلـوات اللـه عليهـم – بعثـوا بتحصيـل المصالـح وتكميلهـا وتعطيـل المفاسـد وتقليلهـا بحسـب الإمـكان"[13].

قـال الإمـام ابـن القيـم موكـدا لمـا قالـه الشـيخ ابـن تيمـة رحمهمـا اللـه "مبناهـا وأساسـها علـى الحكـم ومصالـح العبـاد فـي المعـاش والمعـاد، وهـي عـدل كلهـا، ورحمـة كلهـا، ومصالـح كلهـا، وحكمـة كلهـا"[14].

قـال الإمـام الشـاطبي: أن المصلحـة هـي القصـد الأول للشـارع ومـا عـداه تفاصيـل لـه؛ لأن "تكاليـف الشـريعة ترجـع إلـى حفـظ مقاصدهـا فـي الخلـق، وهـذه المقاصـد لا تعـدو ثلاثـة أقسـام ضروريـة .. وحاجيـة.. وتحسـينية، وهـذه الضروريـات هـي أصـل المصالـح وبقيـة الأنـواع متممـات لهـا"[15]. ثـم واصـل هـذا التأصيـل الدكتـور البوطـي حيـث قـرن المصلحـة بالنزعـة الفطريـة التـي يختـص بهـا الإنسـان، فإنـه كمـا يسـعى الإنسـان بطبيعتـه وراء مـا يحقـق منافعـه الشـخصية وغيرهـا فـي هـذه الحيـاة، يأتـي الإسلام – وهـو ديـن الفطـرة – بشـرائع ترعـى وتلبـي هـذه المنافـع، ويضـع لهـا قوالـب قانونيـة متوازنـة، وكانـت رعايتـه للمنفعـة علـى أتـم مظاهرهـا وأوسـع طاقاتهـا لتكـون محـوراً لمـا شـرعه اللـه تعالـى لعبـاده مـن شـرائع وأحـكام، وأساسـا لجميـع مـا خطـه لعبـاده مـن أخلاق وفضائـل[16].

ومـن الأصـول التـي اعتبـرت فيهـا المصلحـة: الاستحسـان فإنـه يرجـع فـي أكثـر صـوره وتطبيقاتـه إلـى اعتبـار المصلحـة، يقـول ابـن رشـد: ومعنـى الاستحسـان فـي أكثـر الأحـوال هـو الالتفـات إلـى المصلحـة، والعـدل[17].

ومن القواعد الشرعية التي تثبت حجية المصلحة في التشريع الإسلامي[18]:

أ) الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع.

ب) الضرر يزال.

ج) الفتوى تدور مع المصلحة حيث دارت.

د) تصرف الإمام في الرعية منوط بالمصلحة.

ومما سـبق إيـراده مـن الأمـور نجـد أنهـا تؤكـد علـى اهتمـام الشـارع بمصلحـة جميـع الخلـق، وأن الشـريعة لـم تـأت بتكاليـف تخالـف مصالـح البشـر وتعارضهـا، وإنمـا وضعهـا الشـارع لتلبيـة مصالـح العبـاد، فالشـريعة مصلحـة كلهـا مـن حيـث تحقيقهـا لمصالـح البشـر الدنيويـة والأخرويـة.

3. خصائص المصلحة العامة في الفقه الإسلامي

هناك العديد من الخصائص التي تميز المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية، وهي موضحة فيما يأتي[19]:

1. خاصية الربانية: وهي أن مقاصد الشريعة مقاصد منزلة من عند الله عز وجل، فهي من عند عليم حكيم، عليم بطبائع النفوس وميولها ونزعاتها، وما يصلحها وينفعها.
2. مراعاة الفطرة وحاجات الإنسان المقصود بالفطرة :هي الجبلة التي خلق الله الناس عليها ،والنظام الذي أوجده الله في كل مخلوق ،فهي الغرائز التي لا تتغير ولا تتبدل بتغير الزمان والمكان ،ولا تحسن إدارتها وتوجيهها إلى الخير والصلاح إلا بعد الإحاطة بسبل صلاحها المشروعة.
3. خاصية العموم والاطراد: أن هذه المقاصد شاملة لجميع أنواع التكليف ،والمكلفين ،والأحوال والأزمان والأمكنة ،شاملة لنواحي الحياة المختلفة ،دينية وسياسية واجتماعية وخلقية وغيرها.
4. خاصية الثبات، ومعنى هذا: أن مقاصد الشارع راسخة الأساس، ثابتة الأركان، لا تتصادم مع حال أو مكان أو زمان، محفوظة أصولها وفروعها.
5. التوافق والانسجام والعصمة من التناقض: إذا تتبعنا المقاصد وقارنا بينها لم نجد إلا التآلف والتوافق، فهي من لدن حكيم خبير.
6. البراءة من التحيز والهوى: المعتبر في الشرع هو جهة المصلحة، التي هي عماد الدين والدنيا، ولا شك أن المنافع الحاصلة للمكلف قد تكون مشوبة عادة للمكلف، والعكس كذلك، كالأكل والشرب في حياة النفوس، هذه منفعة مع أنه لا يخلو من المشاق والآلام في تحصيله.
7. الانضباط والتوازن والمراد بالانضباط: أن يكون للمعنى حد معتبر لا يتجاوزه ولا يقصر عنه، فهي منضبطة بضوابط وقيود، بحيث يكون القدر الصالح منه لأن يعتبر مقصدا شرعيا قدرا غير مشكك فيه.
8. الاحترام والقداسة:مما لاشك فيه أن شريعة الخالق لها احترام وقداسة ليست للشرائع الوضعية.

4. أقسام المصلحة العامة في الفقه الإسلامي

تنقسم المصلحة العامة إلى أقسام عدة باعتبارات مختلفة، وهذه الأقسام كما يأتي:
المصلحة من حيث اعتبار الشرع لها تنقسم المصلحة من حيث اعتبار الشرع لها إلى ثلاثة أقسام، وهي كما يلي[20]:

1. المصلحة المعتبرة: والتي اعتبرها الشرع وجاء النص بها وترتب عليها الأحكام.
2. المصلحة الملغاة: التي ألغاها الشرع وجاء النص بإلغائها، فلا يجوز بناء الأحكام عليها.
3. المصلحة المرسلة: التي لم يأت النص عليها لا بإلغاء ولا بإقرار.

والمتتبع لهذا الأمر يجد أن الأول والثاني فحكمهما ظاهر، فالمرجع فيهما إلى ما دل عليه الدليل الشرعي في الاعتبار أو الإلغاء، وليس لنا أن نخالف ما دلت عليه الأدلة الشرعية بحجة الأخذ بمبدأ المصلحة التي هي مقصود الشارع من تشريع الأحكام.
وأما المصلحة المرسلة التي سكت عنها الشارع، فإنه محل اجتهاد، ينظر فيه االعلماء ليعرفوا حكمه

من خلال مقاصد الشريعة وقواعدها العامة، كالقياس والاستحسان والاستصلاح وغيرها، وليس للعامة مدخل فيه.

المصلحة من حيث قوتها في ذاتها تنقسم المصلحة من حيث قوتها في ذاتها إلى ثلاثة أقسام، وهي كما يلي[21]:

المصلحة الضرورية: وهي كل أمرلازم لقيام مصالح الدين والدنيا

وتلك الضرورات خمس وهي[22]:

1. حفظ الدين: ومجموع العقائد والعبادات والأحكام التي شرعها الله سبحانه وتعالى لتنظيم علاقة الناس بربهم وعلاقات بعضهم ببعض.. حيث قصد الشارع بتلك الأحكام إقامة الدين وتثبيته في النفوس.. وذلك باتباع أحكام شرعها.. واجتناب أفعال أو أقوال نهى عنها.
2. حفظ النفس: أوجب الإسلام دفع الضرر عن النفس، ففرض القصاص والدية، وحرم القتل بغير حق وكل ما يلقي إلى التهلكة.
3. حفظ المال: حث الإسلام في طلب الرزق وأباح المعاملات والمبادلات والتجارة وللحفاظ عليه حرم السرقة والغش والخيانة، وأكل أموال الناس بالباطل، وعدم تبذير الاموال، وعاقب على ذلك.
4. حفظ النسل: شرع لإيجاده الزواج؛ للتوالد والتناسل، وشرع لحفظه وحمايته حد الزنا وحد القذف.
5. حفظ العقل: وأوجب الإسلام الحفاظ على العقل فحرم كل مسكر وعاقب من يتعاطاه وما يذهب العقل.

المصلحة الحاجية: وهي كل أمر يحتاج إليه الناس لرفع الحرج عنهم

ومن مبادي الإسلام أنها جاءت بالتيسير ورفع الحرج، كما هو معلوم في القرآن الكريم.

قال تعالى:﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيكُم فِى ٱلدِّينِ مِن حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُم إِبرَاهِيمَ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلمُسلِمِينَ مِن قَبلُ وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيكُم وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَولَىٰكُم فَنِعمَ ٱلمَولَىٰ وَنِعمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[23].

قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ۚ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾[24].

لتحقيق رفع الحرج عن الناس، هناك أمثلة كثيرة في الإسلام[25].

وعلى سبيل المثال في العبادات: القصر والجمع في الصلاة للمسافرين الفطر للمسافر والمريض.

وأما في العادات فأباح أكل الطيبات والصيد والتنزه واللهو ترويجا للنفس.

وفي المعاملات إباحة البيع ومن أجل دفع الخرج والضرر عن الناس رخصت في انواع من العقود، التي لم تتوافر فيها الشروط العامة لانعقاد العقد وصحته، ولكن جرت بها معاملات الناس وصارت من حاجاتهم، كعقد السلم فإنه بيع معدوم وقت العقد، ولكن جرى به عرف الناس وصار من حاجاتهم.

وأما في العقوبات فقدشرع درء الحدود بالشبهات.

المصلحة التحسينية

وهـي المصلحـة التـي تكـون مـن أجـل التحسـين والتيسـير لحيـاة الناس،مثـل :سـتر العـورة، والتقـرب بنوافـل العبـادات، وآداب الأكل، وغيرهـا مـن مـكارم الأخلاق.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"[26].

من أجل تحقيق المصلحة التحسينية، هناك أمثلة كثيرة في الإسلام[27].

وفي العبادات شرعت إزالة النجاسات عن الثوب والبدن، والمكان وأخذ الزينة.

ومـا فـي العـادات شـرع أكل والشـرب والملبـس، وتـرك الأكل النجاسـات وشـربها، التحيـة، وطلاقـة الوجـه عنـد اللقـاء، وإماطـة الأذى عـن الطريـق.

وفـي المعـاملات منعـت الغـش والخديعـة فـي البيـع وسـائر المعاملات.وفـي العقوبـات منـع قتـل النسـاء ،والأطفـال فـي الحـروب.

ونظـراً لأهميـة هـذا الموضـوع والحاجـة لهـذا المفهـوم، أحببـت أن أسـلط الضـوء علـى بيـان ضوابـط الأخـذ بـه خصوصـا حيـن تـرد بعـض الشـبهات التـي تتمثـل فـي الاسـتعمال المطلـق للمصطلـح فـي المجتمـع المعاصـر دون مراعـاة الخصائـص التـي تضبـط المصلحـة. ويقصـد بالضوابـط هنـا الشـروط والمعاييـر التـي يجـب توافرهـا فـي تحقيـق معنـى المصلحـة العامـة المعتبـرة فـي الإسلام

لذلك لابد للمصلحة من ضوابط تضبطها، وقد ذكر العلماء ضوابط للمصلحة، وهي:[28]

1. أن تكـون المصلحـة موافقـة لمقصـود الشـارع، بـأن تكـون مـن جنـس المصالـح التـي جـاء بهـا، وليسـت غريبـة عنهـا.
2. أن ترجع إلى حفظ أمر ضروري، ورفع حرج لازم في الدين.
3. أن تكـون مصلحـة حقيقيـة لا مصلحـة وهميـة؛ فالوهميـة هـي التـي يُتخيـل فيهـا منفعـة وهـي عنـد التأمـل مضـرة، وذلـك لخفـاء الضـرر فيهـا.
4. عـدم تفويتهـا مصلحـة أهـم منهـا، وذلـك بالنظـر لهـا مـن حيـث قوتهـا، وبالنظـر لهـا مـن حيـث شـمولها، فـلا تقـدم المصلحـة الحاجيـة علـى المصلحـة الضروريـة، ولا تقـدم المصلحـة التحسـينية علـى المصلحـة الحاجيـة، ولا تقـدم المصلحـة الخاصـة بأفـراد علـى المصلحـة المتعلقـة بجماعـات، ولا تقـدم المصلحـة المتعلقـة بجماعـات علـى المصلحـة العامـة لـكل الأمـة.

5 .آثار تطبيق المصلحة العامة في الفقه الإسلامي

يعود تطبيق المصلحة العامة على المجتمعات والأفراد بمجموعة من الآثار التالية:

1. صـلاح المجتمـع والتخلـص مـن الآفـات المجتمعيـة المنتشـرة، مـن خـلال بـذل الجهـود التـي تهـدف إلـى تحسـين وتنميـة الأوضـاع المجتمعيـة.
2. تعزيز الثقة بين أفراد المجتمع وتوثيق أواصر العلاقات الاجتماعية،
3. الارتقاء بالمستوى المجتمعي ورفع كفاءة الأفراد، عن طريق إحقاق الحق وعدم التمييز في كافة المجالات.

4. المصلحة العامة في المجتمع جاءت من أثر ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه فقد حرص عليه الصلاة والسلام على توجيههم بما يقيم صلاَح أحوالهم؛ وصلاَح أحوال من يعلّمونه أو يفتونه من الناس، سواء في جلوسهم للعلم والمدارسة، أو في ممارستهم لقضايا ومهام الدولة التي تقوم على التبيّن والنظر عندما بعث معاذاً بن جبل إلى اليمن قاضياً؛ فلم يتركه دون توجيه أو تنوير؛ فقال له: كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله؛ قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: أجتهد رأيي لا آلو؛ قال: فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدري، ثم قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم[29].

فكان هذا الفهم من معاذ رضي الله عنه بمثابة الأسس للصلحة العامة التي يقوم عليها الصحابة ومن بعدهم من التابعين والعلماء في اجتهادهم مع مراعاة أحوال الناس في تنزيل الأحكام تيسيراً ورفعاً للحرج.

الخاتمة

إنّ الحديث عن المصلحة العامة في منهج الفقهاء، هو منهج علمي خدم الأمة الإسلامية، فالتأصيل لهذا الفهم جاء من فهم الصحابة لما حول القضايا التي عرضت لهم، أبانَ عن سعة أُفقهم، ورصانة في فكرهم، فقد تنوّعت المناهج والأسس التي قام على المصلحة العامة، بين توظيف قواعد الأصول. فالمصلحة في الفقه الإسلامي هي ما تضمنته أحكام الإسلام من جلبٍ للمنافع ودفعٍ للمضار ، وهذا النوع من المصالح قد جاء الدليل مقرراً لها بعينها أو نوعها؛ كالأمر بجميع أنواع المعروف والنهي عن جميع أنواع المنكر وككتابة القرآن الكريم صيانة له من الضياع وكتعليم القراءة والكتابة وغيرها مما تضمّنته النصوص الشرعية من مصالح ومنافع، فالمصلحة هنا أصل ثابت ودليل قائم تُبنى عليه الأحكام، وذلك باعتبار النص عليها وتطبيقها وفتح باب الإجتهاد وفي مجالها بالضوابط الشرعية.

إنّ المصلحة العامة هي مطلب علمي، ينبغي الاعتناء به ومدارسته وتوجيه الباحثين إلى طرحه في بحوثهم العلمية ، وهي تقوم على أساس فهم آليات الاستنباط وربطها بالمقاصد الشرعية المتمثلة في التنزيل على واقع الناس،بين ترجيح المصالح على المفاسد.

الحواشي

[1] ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، مادة صلح،2/516 ، دار الفكر، د ت.

[2] د. محمد سعيد رمضان البوطي، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الدار المتحدة، دمشق، ط6، 1421هـ-2000م، ص .23.

[3] سناء رحماني، القاعدة الفقهية: "المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة" ودورها في مكافحة الفساد. مجلة الإحياء، جامعة باتنه، - كلية العلوم الإسلامية، الجزائر، سبتمبر 2019. Jurisprudence Rule: "Public Interest is an Introduction to Private Interest" and its Role in Fighting Corruption.

[4] سورة البقرة: 185.

[5] أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، جـ2، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ـ1992م، ص .162.

[6] سورة النساء: 160.

[7] أبو عبد الله القرطبي، تفسير القرطبي، جـ6، دار الكتب العلمية، ط2، 2005، ص .10.

[8] سورة النساء: 105.

[9] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، جـ3، دار المعرفة، بيروت، ص .13.

[10] المصدر نفسه، جـ3، ص .13.

[11] رواه ابن ماجة في سننه،كتاب الأحكام باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، 2341 وحسنه الألباني بطرقه.

[12] القرافي، أحمد بن إدريس، الفروق ، أنوار البروق في أنواء الفروق، 95/3، عالم الكتب، بدون طبعة و تاريخ.

[13] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، 94/8، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، 1416هـ – 1995م.

[14] ابن القيم، محمد بن أبي بكر، أعلام الوقعين عن رب االعالمين، 11/3، دار الكتب العلمية، لبنان، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، الطبعة الأولى، 1411هـ – 1991م.

[15] الإمام الشاطبي، الموافقات 25/2.

[16] محمد سعيد رمضان البوطي، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، 1393 – 1973، ص .24.

[17] ابن رشد الحفيد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 201/3، دار الحديث، القاهرة، بدون طبعة، 1425هـ – 2004 م.

[18] الزركشي، محمد بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، 8/8، دار الكتبي، الطبعة الأولى، 1414هـ – 1994م. الغزالي، محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، 110/2، دار المعرفة، بيروت، بدون طبعة وتاريخ؛ معلمة الزركشي، محمد بن عبد الله، المنثور في القواعد الفقهية، 309/1، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، 1405هـ – 1985م.

[19] أنظر: عبد العزيز الربيعة علم مقاصد الشارع، ط الاولى، 1423، الرياض، ص. 225. محمد اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، دار الهجرة ـ الرياض، ط الاولى، 1418ه، ص. 422-424. نور الدين الخادمي ،الإجتهاد المقاصدي حجته ضوابطه مجالاته، 26/2 ،وزارة الشؤون الاسلامية ،قطر ،1419هـ ابن عاشور، مقاصد الشريعة، تحقيق محمد الميساوي، دار النفائس، الأردن، ط الثانية، 1421هـ ص. 261.

[20] د مرضي مشوح، المصلحة في الفقه الإسلامية، صفحة 6-4.

[21] المصدر نفسه.

[22] الدكتورعبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، ط1، 2002م، ص. 379-380.

[23] سورة الحج: 78.

[24] سورة النساء: 28.

[25] الدكتورعبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص. 380.

[26] مسند الإمام أحمد، مسند المكثرين من الصحابة مسند أبي هريرة رضي الله عنه (حديث رقم: 8952).

[27] الدكتورعبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص. 381.

[28] الإمام الشاطبي، الموافقات، ص .627-632. عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، ص. 76. د. محمد سعيد رمضان البوطي، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، ص .260-266.

[29] سنن أبي داوود، كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، 3592.

وانظر: ابن القيم الجوزية ،إعلام الموقعين عن رب العالمين، 155/1، تحقيق: عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ/1991م.

3. PUBLIC INTEREST
THE ISLAMIC TRADITION

Ahmed Ziyad

Introduction

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon His Messenger who was sent as a mercy to the worlds, and upon his family, companions, and whoever is guided by Him until the Day of Judgment.
The public interest is one of the most important understanding elements of Islamic jurisprudence and one of the most important demands that jurists to derive rulings from its provisions. Due to its originality, flexibility and wideness, Islamic legislation is the reason for the progress and prosperity of humanity, because of its components and factors that qualify it to serve this purpose, the desirable benefit of legislation is not complete without respecting it and the supremacy of its provisions.
Interest is included in the provisions of the *Sharia* in terms of bringing benefits and repelling harm, and this type of interest has been established by the evidence, such as enjoining all kinds of right and forbidding all kinds of wrong, which are included in legal provisions in terms of interests and benefits. The public interest contains the elements of justice, social stability and development. The interest is embodied in the development of society, and the achievement of moral and material progress for everyone through a clear and fair legal system that constitutes protection for all members of society.

1. The concept of public interest

The term «*Maslaha*» (interest) is a singular noun and the term «*masaleh*» (interests) is its plural form. It is derived from the verb «*aslaha*», which means to fix an object that is broken down or to nurture an animal, so it grows up well[1].
The scholars mentioned definitions that converge with each other in terms of denoting the meaning of the purposes. We can confine the definitions of public interest, which scholars used to refer to the meanings of the word in Islamic jurisprudence. The expres-

sion «public interest» in English means the public benefit and caring for the conditions of people in society. The interest is the benefit that Allah intended for his servants by preserving their religion, souls, minds, offspring and money; whether the matter is related to what is necessary, needed, or developmental, according to a specific order among them[2]. The public interest is every matter that aims at preserving the good of the nation in general, whether by bringing benefit or warding off corruption, and without prejudice to individual conditions. Indeed, public interest is defined in a clearer and more specific way, as the preservation of the main interests of the people, which are represented in the following purposes of Islamic law[3].

As for examples of public interest, they are numerous and include everything that achieves complete benefit and wards off harm on behalf of the entire nation, such as preserving the Islamic religion and the Holy Quran, preserving souls, protecting the Two Holy Mosques, and preserving the *Sunnah* of the Prophet (PBUH).

2. Evidence of public interest in Islamic jurisprudence

The public interest in Islamic law has several sources of evidence, which are explained as follows:

- Evidence of the Holy Quran.
- Evidence of the *Sunnah*.
- Evidence of *Ijma'* (consensus).

The Islamic law came with all its rulings, commands, and prohibitions to achieve interests and multiply them, as well as to prevent and reduce corruption, as in Allah's saying: "Allah intends for you ease and does not intend for you to suffer hardship and [wants] for you to complete the period and to glorify Allah for that [to] which He has guided you, and perhaps you will be grateful"[4].

Imam Al-Tabari said: "O believers, Allah wants to facilitate it for you, because he knows how difficult it is for you in these circumstances"[5].

Allah says: "For wrongdoing on the part of the Jews, We made unlawful for them [certain] good foods which had been lawful to them, and for their averting from the way of Allah many [people]"[6].

Al-Qurtubi said about this verse: "Injustice was introduced to the prohibition, as it is the purpose that was intended to be reported as the reason for the prohibition"[7].

Allah says: "Indeed, We have revealed to you, [O Muhammad], the Book in truth so you may judge between the people by that which Allah has shown you. And do not be for the deceitful an advocate"[8].

Accordingly, the goal of sending down the Book is to judge people according to the law of Allah. *Sharia* sciences did not exist in the early ages as theoretical sciences, but rather they

were taken care of in practice. Hence, it is the Prophet (PBUH) who laid the first building block for Islamic purposes through his *Sunnah*, which we find tangible in his words and actions. Here are some *hadiths* that prove that:

> Aisha, may Allah be pleased with her, reported that Allah's Messenger said to his companions regarding Tarawih prayers: "... and nothing but the fear that it (i.e., the prayer) might be enjoined on you, stopped me from coming to you"[9].

Ibn Hajar said: "He was afraid that if they persevere in performing it, they would be weakened and commit a sin by not maintaining it"[10].

It was narrated by Ibn Abbas that the Messenger of Allah (PBUH) said: "There should be neither harming nor reciprocating harm"[11]. This indicates one of the purposes of the *Sharia* which is not to harm oneself nor cause harm to others.

These examples are without limitation, and the *Sunnah* of the Prophet (PBUH) is full of general tolerant purposes, if we do not say that they are all purposes. However, it is not possible to mention them all. In summary, the Prophet (PBUH) used the general purposes and observed them, and this is required by the purposes of the Revelation.

There is no disagreement among scholars on the necessity of adopting the interest in Islamic law because all jurisprudential rulings were designed to achieve the interests of people in this world and the hereafter. Thus, it is demonstrated that "Islamic law is all interests" because all areas of jurisprudence are designed to achieve the interests of people, whether in terms of optimizing the benefit or repelling the opposites of benefit, i.e., the evils.

Imam Al-Qarafi said: "The will Allah [presents] in the laws is that the rulings align with the interests"[12].

Sheikh Al-Islam Ibn Taymiyyah said: "The Messengers – may Allah's prayers be upon them – were sent to achieve interests and perfect them, and to stop corruption and reduce it as possible"[13].

Imam Ibn al-Qayyim said, confirming what Sheikh Ibn Taymah had said, may Allah have mercy on them: "Its foundation and basis are founded on judgment and the interests of the servants in the life and the hereafter, and it is all justice, all mercy, all interests, and all wisdom"[14].

Imam Al-Shatibi said that interest is the first intention of *Sharia* and other aspects are details because "obligations of *Sharia* are due to preserving its purposes in creation. These purposes do not exceed three divisions: *daruriyah* (necessary), *hajiyah* (need), and *tahsiniyah* (enhancing). These are the origin of interests, and the remaining types are complementary to them"[15]. Dr. Al-Bouti continued this rooting, where he linked interest with the innate tendency that is unique to a human. While humans seek by nature to achieve their personal and other benefits in this life, Islam – which is the religion of instinct – comes

with laws that take care of and meet these benefits and set balanced legal legislation for them. Islam's care for the benefit was in its fullest manifestations and widest powers to be the focus of what Allah has legislated for His servants in terms of laws and rulings, and a basis for all that He has planned for His servants in terms of morals and virtues[16].

The fundamentals upon which the interest was considered include: *Istihsan* (approval) is due, in most of its forms and applications, to taking the interest into consideration. Ibn Rushd says: "The meaning of *istihsan* in most cases is to pay attention to interest and justice"[17].

Some of the legal rules that establish the authoritative of interest in Islamic legislation are[18]:

a) The principle in the benefits is permission, and in the harm is prevention.
b) The harm shall be removed.
c) The fatwa rotates with the interest wherever it revolves.
d) The behavior of the imam in the subjects depends on the interest.

From what has been mentioned above, we find that it is emphasized that Allah cares about the interest of all creation and that the *Sharia* did not bring obligations that contradict and oppose human interests, but they were established by Allah to meet the interests of the people. Thus, the *Sharia* is a benefit in its integrity in terms of achieving the interest of people in this world and the Hereafter.

3. Properties of the public interest in Islamic jurisprudence

There are many properties that distinguish the public interest in Islamic law, which are explained in the following[19]:

1. The divine property: the objectives of the *Sharia* revealed from Allah, for they are from the All-knowing, All-wise, Knowing of the natures and inclinations of souls, and what is right and beneficial to them.
2. Observance of *fitrah* (original disposition or natural constitution) and the needs of humans: the creation and nature on which God created people, and the system He created in every creature. It is the instincts that do not change nor alter with the change of time and place, and it is not well managed and directed to goodness and righteousness except after understanding the legitimate ways of their righteousness.
3. The property of generality and regularity: these purposes include all types of obligations, the obligated individuals, conditions, times and places, including various aspects of life, religious, political, social, ethical, etc.
4. The property of stability: Allah's purposes are well-established, with fixed foundations, and do not conflict with any situation, place or time, and their origins and branches are preserved.

5. Compatibility, harmony, and infallibility from contradiction: if we follow the purposes and compare them, we will find nothing but harmony and agreement, as they are from the Wise and Aware.
6. Freedom from bias and desire: what is considered in *Sharia* is the interest that is the pillar of religion and life. There is no doubt that the benefits accruing to the obligated person may be usually tainted by him, such as eating and drinking in the life of souls; this is a benefit, although there are no hardships and pains in obtaining it.
7. Discipline and balance, and what is meant by discipline: the meaning must have a significant limit that does not exceed it nor fall short of it, as it is disciplined with controls and restrictions, so the valid amount of it that is to be considered as a legitimate purpose is unquestionable.
8. Respect and sanctity: there is no doubt that the *Sharia* of the Creator has respect and sanctity that man-made laws do not have.

4. Divisions of public interest in Islamic jurisprudence

The public interest is divided into several types with different considerations. In terms of the *Sharia*'s consideration of it, the interest is divided into the following three types[20]:

1. *Maslaha Mu'tabarah* (considered interest): which was considered by the *Sharia* and there was a provision for it, and it was used as the basis for the entailed rulings.
2. *Maslaha Mulghah* (abolished interest): which the *Sharia* abolished and there was a provision for its abolishment, and it may not be used as a basis for establishing rulings.
3. *Maslaha Mursalah*: for which there was no provision, neither to abolish nor approve it.

The follower of this matter finds that the first and second types are stated clearly, as for which the reference is what is indicated by the legal evidence of consideration or cancellation. We do not have the right to contradict what is indicated by the legal evidence under the pretext of adopting the principle of interest, which is the intention of *Sharia* to enact rulings.
The *Maslahah Mursalah* for which the *Sharia* was silent about is a subject of *ijtihad* (effort) that scholars exert to know rulings through the purposes of *Sharia* and its general rules, such as *qiyas*, *istihsan*, *istislah*, etc., and the general public has nothing to do therewith.
Interest has the following three divisions in terms of the strength of each of them[21].

Maslaha daruriyah *(necessary interest): every matter that is necessary for the establishment of the interests of religion and the world*

There are five necessities in this regard[22]:

1. Religion preservation: it is the collection of *A'qaid* (beliefs), *Ibadat* (acts of worship) and rulings legislated by Allah to regulate people's relationship with their Lord and their relationships with each other. *Sharia* intended by these rulings to establish re-

ligion and help individuals follow its rules and avoid the actions or words it forbids.
2. Self-preservation: Islam enjoins repelling self-harm, imposing *Qisas* (the law of equality in punishment) and *Diyah* (blood money) and prohibiting unlawful killing and everything that leads to destruction.
3. Money preservation: Islam encourages seeking provision, and permits transactions, exchanges and trade to preserve provision. It prohibits theft, fraud, and betrayal, and consuming people's wealth unjustly, and not squander money, stating the punishment for that.
4. Lineage preservation: *Sharia* permits marriage for people to preserve lineage, to reproduce and procreate, and it prescribes the *hadd* (punishment) *of Zina* (adultery) and the *hadd of Qazf* (slander) to preserve and protect it.
5. Mind preservation: Islam enjoins preserving the mind, so it forbids every intoxicant and punishes those who abuse it and forbids every substance that destroys the mind.

Maslaha hajiyah *(need interest): it is every matter that people need to remove their hardship*

One of the principles of Islam is that it brought facilitation and removal of hardship, as well stated in the Holy Quran.

Allah says: "He has not placed upon you in the religion any difficulty. [It is] the religion of your father, Abraham. He [i.e., Allah] named you 'Muslims' before [in former scriptures] and in this [revelation] that the Messenger may be a witness over you, and you may be witnesses over the people. So, establish prayer and give *zakah* and hold fast to Allah. He is your protector; and excellent is the protector, and excellent is the helper"[23]. Allah also says: "And Allah wants to lighten for you [your difficulties]; and mankind was created weak"[24].

There are many examples in Islam of the removal of hardship from people[25]. Some examples of acts of worship include shortening and combining prayers for travelers and breaking the fast for the traveler and the sick. As for customs, *Sharia* permits eating good food, hunting, hiking, and having fun for recreation. As for the removal of hardship from people and keeping them safe, the sale is legalized in transactions by authorizing certain types of contracts, in which the general conditions for their conclusion and validity were not fulfilled, for conducting people's transactions and meeting their needs. For example, the Salam contract (*Bai Salam*) which is a sale of goods to be delivered at a future date, was a custom that people developed to meet their needs. As for penalties, *hudud* (punishments) are prescribed to ward off *shubuhat* (suspicions).

Maslaha tahsiniya *(improvement interest)*

It is the interest that is for the sake of improving and facilitating people's lives, such as: covering *'Awra* (the private parts), performing *Nawafil* (prayer or doing extra deeds besides what is obligatory), eating etiquette, and other honorable morals.

Abu Hurayra reported that "the Messenger of Allah (PBUH) said: 'I was sent to perfect good character'"[26].

In order to achieve the improvement interest, there are many examples in Islam[27]. The acts worship prescribes to remove impurities from clothing, body, and place, and to adorn. In customs, *Sharia* permits eating and drinking (good things only), clothing, greetings, smiling when meeting, and the removal of harm from the road. In transactions, fraud and deceit are prohibited in selling and other transactions. In penalties, the killing of women and children in wars is prohibited.

In view of the importance of this topic and the need for this concept to be properly clarified, I have intended to clarify the controls for its adoption, especially as there are some suspicions that are represented in the absolute use of the term in contemporary society without taking into account the properties that control the interest. Controls here mean the conditions and criteria that must be met to achieve the meaning of the public interest that is considered in Islam. Hence, scholars mentioned the following controls that the interest must have[28]:

1. The interest must not conflict with the intention of *Sharia*, by being of the same kind as the interests established in Islamic law.
2. The interest to preserve a necessary matter and remove necessary hardship in religion.
3. It is a real interest, not a delusional one. A delusional interest is one in which a benefit is imagined, but when contemplating it is harmful because the harm is concealed in it.
4. It does not neglect a more important interest in terms of strength and comprehensiveness. Accordingly, the necessary interest shall not take precedence over the need interest; the improvement interest shall not take precedence over the need interest; the private interest of individuals shall not take precedence over the interest of groups; and the interest of groups shall not take precedence over the general interest of the entire nation.

5. Effects of applying the public interest in Islamic jurisprudence

Applying the public interest to societies and individuals has the following effects:

1. Reform the community and get rid of widespread societal pests, by making efforts aimed at improving and developing societal conditions.
2. Enhance trust between members of society and strengthen social relations.
3. Upgrade the societal level and raise the efficiency of individuals, by way of fulfilling rights and non-discrimination in all fields.
4. The public interest in society came from the impact of the Prophet (PBUH) on his companions, as he was keen to direct them to what establishes the righteousness of

> their conditions, and the conditions of the people they teach or give them fatwas, when they sit for knowledge and study, or in their practice of the issues and tasks of the state that are based on investigation and consideration. When Mu'adh bin Jabal was sent to Yemen as a judge, the Prophet (PBUH) did not leave him without guidance or enlightenment. He asked him "How you would judge when the occasion arose?". He replied, "I would judge in accordance with God's Book". He asked, "What would you do if you could not find guidance in God's Book?". He replied, "I would act in accordance with God's Messenger's *Sunnah*". He asked, "What would you do if you could find no guidance in God's Messenger's *Sunnah*?". He replied, "I would do my best to form an opinion and spare no pain". God's Messenger then tapped him on the breast and said, "Praise be to God who has disposed His Messenger's Messenger to something with which God's Messenger is pleased!"[29].

This understanding from Mu'adh, may God be pleased with him, stands as the fundamentals of the public interest on which the companions and those after them of *taabi'een* and scholars based in their *ijtihad*, while observing the conditions of the people in establishing rulings in order to facilitate and relieve hardship.

Conclusion

Talking about the public interest in the approach of the jurists is a scientific method that served the Islamic nation. The rooting of this understanding came from the understanding of the companions about the issues presented to them, which demonstrated their broadened horizons and sobered thoughts. The approaches and foundations that were based on the public interest varied between employing the rules of fundamentals.

Maslaha (Interest) in Islamic jurisprudence is what is included in the rulings of Islam in terms of bringing benefits and warding off harm. This type of interest has been evidenced by its specificity or type, such as enjoining all kinds of good and forbidding all kinds of wrong, writing the Holy Quran to protect it from being lost, teaching reading and writing, and other interests and benefits included in the *Sharia* texts. The interest here is a fixed fundamental and existing evidence on which rulings are established, taking into consideration its provisions and implementation, and the possible role of *ijtihad* (effort) in its field with legal controls.

The public interest is a scientific requirement that should be studied and taken care of, and researchers should be directed to present it in their scientific research. It is based on understanding the mechanisms of *istinbat* (deduction) and linking them to the purposes of *Sharia* that are represented in the reality of people, by weighing benefits over evils.

Endnotes

[1] Ibn Manzoor Al-Afriqi, *Lisan Al-Arab, the root of "Salaha"*, 2/516, Dar Al-Fikr, D.T.

[2] Dr. Mohammad Saeed Ramadan Al-Bouti, *The Rules of Interest in Islamic Law*, p. 23, Al-Risala Foundation, Beirut, United House, Damascus, 6th ed. 1421 AH-2000 AD.

[3] Sanaa Rahmani, the jurisprudential rule: "Public Interest is an Introduction to Private Interest" and its Role in Fighting Corruption. Al-Ihya Magazine, University of Batna, Faculty of Islamic Sciences, Algeria, September 2019. Jurisprudence Rule: "Public Interest is an Introduction to Private Interest" and its Role in Fighting Corruption.

[4] Surat Al-Baqarah: 185.

[5] Abu Jaafar Al-Tabari, *Jami' Al-Bayan fi Ta'wil Al Quran*, Part 2, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 1st ed. 1992 AD, p. 162.

[6] Surat Al-Nisaa: 160.

[7] Abu Abdullah Al-Qurtubi, *Tafsir Al-Qurtubi*, vol. 6, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2nd ed. 2005, p. 10.

[8] Surat Al-Nisaa: 105.

[9] Ibn Hajar Al-Asqalani: Fath Al-Bari Bi Sharh Sahih Al-Bukhari, vol. 3, Dar Al-Maarifa, Beirut, p. 13.

[10] *Ibid*.

[11] Narrated by Ibn Majah in his Sunan, *Book on the Rulings*. Chapter: *One Who Builds Something On His Own Property That Harms His Neighbor*, 2341, graded Hasan by Al-Albani.

[12] Al-Qarafi, Ahmed bin Idris, Al-Furuq, *Anwar Al-Barouq fi Anwaa Al-Furuq*, 3/95, The World of Books, no edition and date.

[13] Ibn Taymiyyah, Ahmad Ibn Abd Al-Halim, *Total Fatwas*, 8/94, King Fahd Glorious Quran Printing Complex, Kingdom of Saudi Arabia, 1416 AH-1995 AD.

[14] Ibn Al-Qayyim, Muhammad Ibn Abi Bakr, *A'lam Al-Muwaqqi'in An Rabb Al-'Alamin*, 11/3, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Lebanon, reviewed by Mohamed Abd Al-Salam Ibrahim, 1st ed. 1411 AH-1991 AD.

[15] Imam Al-Shatibi, *Al Muwafaqat*, 2/25.

[16] Muhammad Saeed Ramadan Al-Bouti, *Controls of Interest in Islamic law*, Al-Risala Foundation, 1393-1973, p. 24.

[17] Ibn Rushd Al-Hafid, Muhammad Ibn Ahmad, *Bedayet Al Mujtahid and Nehayet Muqtasid*, 3/201, Dar Al-Hadith, Cairo, no edition, 1425 AH-2004 AD.

[18] Al-Zarkashi, Muhammad bin Abdullah, *Al-Bahr Al-Muheet fi Usul Al-Fiqh*, 8/8, Dar Al-Kutbi, 1st ed. 1414 AH-1994 AD. Al-Ghazali, Muhammad bin Muhammad, *Revival of Religious Sciences*, 2/110, Dar Al-Maarifa, Beirut, no edition and date; Mu'limat Al-Zarkashi, Muhammad bin Abdullah, *Al-Manthoor in Al-Qawa'id Al-Fiqh*, 1/309, Kuwaiti Ministry of Awqaf, 2nd ed. 1405 AH-1985 AD.

[19] See: Abd Al-Aziz Al-Rabeeah, *Ilam Maqasid Al-Sharia*, 1st ed. 1423, Riyadh, p. 225. Muhammad Al-Youbi, *The Purposes of Islamic Law and Its Relationship to Sharia Evidence*, Dar Al-Hijrah, Riyadh, 1st ed. 1418 AH, pp. 422-424. Nur Al-Din Al-Khadimi, *Al-Ijtihad Al-Maqasidi, its arguments, controls and fields*, 2/26, Ministry of Islamic Affairs, Qatar, 1419 AH. Ibn Ashour, *Maqasid al-Sharia*, p. 261, reviewed by Mohamad Al-Misawi, Dar Al-Nafais, Jordan, 2nd ed. 1421 AH.

[20] Dr. Mardi Mashouh, *The Interest in Islamic Jurisprudence*, pp. 4-6.

[21] *Ibid*.

[22] Dr. Abdul Karim Zaidan, *Al-Wajeez fi Usul Al-Fiqh*, Al-Risala Foundation, 1st ed. 2002 AD, pp. 379-380.

[23] Surat Al-Hajj: 78.

[24] Surat Al-Nisaa: 28.

[25] Dr. Abdul Karim Zaidan, *Al-Wajeez fi Usul Al-Fiqh*, cit., p. 380.

[26] Musnad Imam Ahmad, Musnad Al Mukthrin min Al Sahaba, Musnad Abu Hurayrah, may God be pleased with him (Hadith No. 8952).

[27] Dr. Abdul Karim Zaidan, *Al-Wajeez fi Usul al-Fiqh*, cit., p. 381.

[28] Imam Al-Shatibi, *Al-Muwafaqat*, pp. 627-632. Abd Al-Wahhab Khallaf, Ilm Usul al-Fiqh, p. 76. Dr. Muhammad Saeed Ramadan Al-Bouti, *Controls of Interest in Islamic Law*, pp. 260-266.

[29] Sunan Abu Dawud, *Book of Al Aqdiya*, Chapter *Doing One's Best to Form Opinions in Qadaa*, 3592. See: Ibn Al-Qayyim Al-Jawziyyah, *A'lam Al-Muwaqqi'in An Rabb Al-'Alamin*, 1/155, reviewed by Abd Al-Salam Ibrahim, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 1st ed. 1411 AH-1991 AD.

THE AUTHORS / المؤلفون

Daniele Donati
Professor of Administrative Law, Department of Arts, Alma Mater Studiorum – University of Bologna

دانييلي دوناتي
أستاذ القانون الإداري، قسم الآداب، تخرج من ستوديوروم – جامعة بولونيا

Fawzi Oussedik
Former Dean of the Faculty of Law, University of Blida, Algeria

فوزي أوصديق
عميد كلية الحقوق سابقًا، جامعة البليدة، الجزائر

Esther Happacher
Professor of Italian Constitutional Law, Department of Italian Law, Faculty of Law, University of Innsbruck, Austria

استير هاباخر
أستاذ القانون الدستوري الإيطالي، قسم القانون الإيطالي، كلية الحقوق، جامعة إنسبروك، النمسا

Elsayed Gamal Elsayed
Lawyer and Founder of the Washington Center for Law and International Commercial Arbitration

السيد جمال السيد
محامي ومؤسس مركز واشنطن للقانون و التحكيم التجاري الدولي

Justin O. Frosini
Associate Professor of Comparative Public Law and Director of the Bachelor in Global Law at the Bocconi University, Milan. Robert J. Abernethy Adjunct Professor of Constitutional Law at the Johns Hopkins University's SAIS Europe in Bologna

جاستن أو. فروسيني
أستاذ مساعد في القانون العام المقارن ومدير برنامج البكالوريوس في القانون العالمي في جامعة بوكوني، ميلانو. روبرت جيه أبرنيثي أستاذ مساعد في القانون الدستوري في كلية الدراسات الدولية المتقدمة في أوروبا بجامعة جونز هوبكنز في بولونيا

Ahmed Ziyad
Former Minister of Islamic Affairs of the Republic of Maldives

أحمد زياد
وزير الشؤون الإسلامية بجمهورية المالديف السابق

John J. Coughlin
Global Distinguished Professor of Religious Studies and Law, New York University, Abu Dhabi

جون جاي كوغلين
أستاذ بارز على مستوى العالم في الدراسات الدينية والقانون، جامعة نيويورك، أبوظبي

Mesfer bin Ali Al-Qahtani
Professor of the Islamic and Arabic Studies Department at King Fahd University of Petroleum and Minerals (KFUPM), Kingdom of Saudi Arabia

مسفر بن علي القحطاني
أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران السعودية

Enrico Carloni
Professor of Administrative Law, Department of Political Science, University of Perugia, Italy

إنريكو كارلوني
أستاذ القانون الإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة بيروجيا، إيطاليا

Sami Al-Azhar Al-Fridhi
Deputy Director of the Higher institute of Islamic Civilization, Director of Graduate Studies, Professor of Jurisprudence, its Principles and Objectives at Al-Zaytouna University, Tunisia

سامي الأزهر الفريضي
نائـب مديـر المعهـد العـالي للحضـارة الإسلاميـة، مديـر الدراسـات العليـا، أسـتاذ الفقـه وأصولـه ومقاصـده بجامعـة الزيتونـة، تونـس

Printed in Italy
December 2023

المعجم القانوني المفصّل للدراسات المقارنة الأوروبية / الإسلامية

المجلد الثاني

حرّره دانييلي دوناتي

بدعوة من كرسي الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية،
المدرسة الأم - جامعة بولونيا